الحركات الاجتماعية والأمن الانساني: احتجاجات البصرة عام 2018 أنموذجاً

وسن محسن حسن
جامعة بغداد- كلية الآداب- قسم علم الاجتماع

الخلاصة
يحاول البحث الحالي استكناه العلاقة بين عوامل الامن الانساني المفقودة في محافظة البصرة وبين موجة الاحتجاجات الواسعة التي اجتاحتها في تموز من عام 2018، اذ ان هذه المحافظة التي تعد ثالث أكبر المدن العراقية، والمطلة على المنفذ البحري العراقي الوحيد، والتي تحتوي على اكبر حقول للنفط تزود الموازنة العامة في العراق بما يقرب من 95% من العائدات المالية تعاني منذ سنوات طويلة من عدم انعكاس تلك الثروة على واقع ابنائها المعاشي، اذ ترزح تحت نير الفقر والبطالة والمرض الناتج عن ارتفاع نسب التلوث في البيئة وارتفاع نسب الملوحة في المياه، الى جانب الظرف المناخي المتمثل في درجات الحرارة العالية صيفاً والذي تقترن بشكل دائم بعجز منظومة الكهرباء الوطنية عن الايفاء بحاجة المحافظة من الطاقة، ما دعا الى تشكيل حركة اجتماعية واسعة تمثلت في موجة من التظاهرات والاحتجاجات التي تخللها في بعض الاحيان التصعيد العنيف.

الكلمات المفتاحية :الحركات الاجتماعية،الامن الانساني

Social Movements and Human Security Basra protests in 2018 example

Wasan Mohsin Hasan
University of Baghdad - College of Arts - Social Science Department

Abstract
The present study attempts to understand the relationship between the human security factors lost in the province of Basra and the wave of widespread protests in September 2018, as this province, which is the third-largest city of Iraq, overlooking the only Iraqi port, which contains the largest oil fields are supplied The public budget in Iraq, with nearly 95% of the financial revenues, has suffered for many years from the non-reflection of this wealth on the reality of its children living under the yoke of poverty, unemployment, and disease caused by high rates of pollution in the environment and high rates of salinity in water, a Represented at high temperatures in summer and that are associated with permanent inability of the national electricity system for the province fulfill the need of energy, called for the formation of a broad social movement represented in a wave of demonstrations and protests, interspersed by sometimes violent escalation.

Key words:Social movements, Human security

تمهيد:

لا يخفى على الجميع ما للأمن الانساني من علاقة مباشرة بالتنمية، لاسيما ان الأخيرة لا يمكن ان تتم او تستقيم في ظل وجود خلل كبير وواضح في النظام الاجتماعي ككل، والذي ينعكس بدوره على شتى مناحي الحياة، فيصيبها العطب او الخلل الذي يمنع احساس الفرد بالطمأنينة والامن بشتى صورهما، اذ تشكل التنمية بأبعادها المتنوعة حاجة ملحة وضرورية للنهوض بواقع أي بلد، والتي لا يمكن تحقيقها الا بالوقوف على طبيعة التحديات التي تواجهها سعياً الى ايجاد التوازن في النظام الاقتصادي من دون استنزاف الموارد الطبيعية ومراعاة العوامل البيئية، وبذلك فإن مفهوم الأمن الانساني قد تبلور وأخذ شكله المعروف حالياً من خلال ما حققه اعلان حقوق الانسان*في شتى المجالات،ما جعله مفهوما شمولياً مرتبطاً بشتى جوانب حياة الانسان.

من جهة ثانية، فإن الحركات الاجتماعية الاحتجاجية التي تمثل الشكل الفاعل والمؤثر في المجتمع لا يمكن أن تنهض الا في سبيل تحقيق تغيير يتعلق بمسألة أو قضية تخص الشأن العام لاسيما في مجال الحقوق والالتزامات للمواطنين، ما يجعلها موضوعاً يستأهل الدراسة والتحليل سعياً الى فهم شروط انتاجها وسيرورتها.وقد حضي مفهوم الحركات الاجتماعية بأهمية بالغة في السوسيولوجيا منذ ميلادها على عدّ اتصالها بالحراك الاجتماعي ودور الفاعلين، ولئن اختلفت التصورات بشأنها خاصة من خلال أدوات التحليل المستعملة كتلك التي نقرؤها في معنى الفعل الاجتماعي عند كل من دوركايم وأوغستكونت اللذان أكدا على أهمية النظام ودور المؤسسات الاجتماعية في تفسير المجتمع وماركس الذيأعطى أهمية بالغة للعامل التاريخي والدور الطبقي. في حين ركّز ماكس فيبر على مفهوم الفعل منخلال اعتباره أن كل فرد يحمل معاني ودلالات لفعله وحمله لقيم معينة تقود هذا الفعل. وكل ذلك علىعكس السوسيولوجيا الحديثة التي تعطي معنى جديداً لهذا الفعل الإنساني من خلال مفهوم الحركاتالاجتماعية على عدّ أن الفاعل الاجتماعي يسعى إلى التخلص من قيود المجتمع فينتج عن ذلك نوعمن التمرد نفهم من خلاله تخلّص الفرد من قيود النظم والمؤسسات.

أولاً: الاطار العام للبحث:

1. مشكلة البحث:

ان مشكلة البحث الحالي تتركز في ان الأمن الانساني يعدّ واحداً من المشكلات المتأصلة في العراق منذ عقود سبقت التحول السياسي بعد الاحتلال الاميركي عام 2003، ولعلّ عدم وضوح الرؤية الناتجة عن عدم استقرار الاوضاع السياسية والأمنية بالنسبة للحكومات المتعاقبة في العراق قد عقّد واقع الأمن الانساني بشكل متزايد لاسيما مع غياب

توجه اقتصادي سليم يمكن له ان يعظم موارد البلاد الاقتصادية بما يخدم تطوير الجوانب الخدمية والحياتية بالنسبة للمواطنين بشكل عام،الى جانب أن الصراعات الجانبية ومشكلات الفساد المستشري في شتى مؤسسات النظام جعل من تحقيق الأمن الانساني مسألة في غاية التعقيد والصعوبة.

نتيجة لذلك، فقد برزت الحركات الاجتماعية والحراك المدني في العراق منذ 2011 وحتى الان متجسداً في تظاهرات دورية ذات طابع مطلبي، كانت نشأتها الأولى على خلفية استعصاء الخدمات في ميدان الكهرباء والماء والصحة والتعليم وسوء ظروف العيش بشكل عام, الا أن هذا الحراك تبلور في حالة من الوعي الهادف بفعل تأثير النخب المثقفة الامر الذي قاد المحتجون الى رفع سقف المطالبة لاحقا من مطالب خدماتية الى المطالبة بإصلاح سياسي شامل يمتد الى الدستور والقضاء والاجهزة التنفيذية.

لذا، وفي ظل ظروف معيشية مأساوية عاشتها البصرة لمدة سنين طوال – مع خصوصية اوضاع هذه المحافظة على الصعيد البيئي والخدماتي وكونها أهم محافظات العراق النفطية -برزت حركة الاحتجاج والتظاهرات في صيف عام 2018 كرد فعل رافض للفشل في توفير الحاجات الإنسانية الأساسية وتدني مستوى الخدمات والاهمال الذي تعيشه وسط جو من فساد المؤسسات. وعلى الرغم من ان الاحتجاجات التي اجتاحت محافظة البصرة لم تكن الاولى من نوعها، فقد سبقتها تظاهرات احتجاجية بالمطالب ذاتها صيف 2015، الا أن ما يمكن تمييزه في تظاهرات 2018 أنها اتخذت شكلاً ونمط اسلوب مغاير لما كان عليه في السابق، اذ لم يكتف المحتجون فيها بالمسيرات والهتاف بل عبروا عن سخط أكبر تمثل احياناً في العنف الذي رافق ايام الاحتجاجات والذي وجّه نحو بعض المؤسسات ومقار الاحزاب المتنفذة في المدينة.

2. أهمية البحث:

أن اهمية البحث الحالي تنبع من كونه يسلط الضوء – بدءاً – على مسألة آنية واقعية ما زالت تتفاعل على الارض نظراً لعدم وجود حلول واقعية فعلية لمشكلات الخدمات وسوء ادارة المؤسسات والموارد في العراق بشكل عام، وفي محافظة البصرة على وجه الخصوص، وكون كل هذا ينعكس على طبيعة الاوضاع الحياتية والمعاشية التي يحيا المواطنون في كنفها، كما انه يعدّ دراسة أولى في مجال اخضاع الفعل الاحتجاجي في البصرة الى البحث والفحص سعياً الى فهم الملابسات والشروط التي قادت الى اندلاع الاحتجاجات ونموها واتساعها، بل واتسام بعضها بشيء من العنف، وقد توفر الدراسة للمتخصصين والمؤسسات المعنية رؤية اجتماعية تساعد في تصحيح الاوضاع وحلحلة الامور بشكل ايجابي ينعكس على تأمين الظروف الحياتية الملائمة للعيش الكريم الآمن للمواطن العراقي.

3. أهداف البحث:

تتمحور أهداف البحث الحالي حول النقاط الآتية:

أ. الوقوف على ماهية الأمن الانساني.

ب. التعرف على علاقة الامن الانساني بالحركات الاجتماعية الاحتجاجية.

ج. التعرف على طبيعة الظروف ذات العلاقة بالأمن الانساني وعلاقتها بالحركة الاحتجاجية في البصرة.

4. منهج البحث:

اعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي التحليلي في البحث الحالي، لذا فهو من البحوث المكتبية التي تعتمد على الوثائق والمصادر والكتب.

ثانياً: ماهية مفهوم الحركات الاجتماعية:

من المعلوم أن الحركات الاجتماعية تعدّ عاملاًحاسماً ومهما في التأثير على السياسات العامة بهدف تصحيحها وجعلها أكثر عدلاً وخدمة لجميع الافراد من دون أي تمييز، بل وتتعدى هذه الوظيفة الى كون تلك الحركات تعدّ مؤثراً فاعلاً في دعم النظم الديمقراطية وترسيخها والحد من اخطائها في جميع انحاء العالم، سواء كانت من البلدان المتقدمة او تلك التي في طريقها الى النهوض والنمو، لاسيمافي البلدان التي تشهد اختلال في أنظمتها الديمقراطية التي قد تقود الى ترسيخ نمط من النظام الذي لا يخدم سوى فئات وشرائح قليلة وبسيطة مرتبطة به على حساب المواطن الاعتيادي.

ويذهب **تشارلز تلي Charles Tilly** الى تعريف مفهوم الحركة الاجتماعية بكونها "سلسلة من الأداء المتواصل والمعارضات والحملات التي يقوم بها الأشخاص العاديين لرفع مجموعة من المطالب"[1]، ويشير في هذا الصدد الى أن هذه الحركات تقوم علي تآلف ثلاثة عناصر أساسية هي:

1. **الحملة Campaign**: وهي عبارة عن مجهود عام مستدام ومنظم، يُمْلِي مطالب جماعية علي سلطات مستهدفة.
2. **ذخيرة الحركة الاجتماعية Social Movement Repertoire**: ويري "تشارلز تلي" أنها عبارة عن توظيف لأساليب ممكنة من بين أشكال العمل السياسي، مثل: (إقامة جمعيات وتحالفات ذات أهداف خاصة، وعقد لقاءات عامة، والسير في مسيرات ومظاهرات، وتنظيم الاعتصامات، وحملات المناشدة، والبيانات الإعلامية

والصحفية، ونشر مطويات أو كراسات سياسية)؛ ومن ثم يقصد بكلمة "Repertoire": مجموع الأداءات والأنشطة المتضمنة في الحركة الاجتماعية من مظاهرات ومسيرات واعتصامات وبيانات... وغيرها من الأساليب.

3. **عروض الوقفة وتعرف بالاختصار التالي (WUNC)**: وهي عبارة عن تمثيل المشاركين بالحركة الاجتماعية لجملة من الصفات العامة هي: (الجدارة Worthiness، والوحدة Unity، والزخم العددي Numbers، وأخيرًا الالتزام Commitment تجاه أنفسهم أو تجاه القاعدة الشعبية التي يمثلونها في الحركة)[32].

في مقابل ذلك، يعرف **هربرتبلومر** الحركة الاجتماعية بكونها ذلك الجهد الجماعي الرامي إلى تغيير طابع العلاقات الاجتماعية المستقرة في مجتمع معين؛ فالحركات الاجتماعية هي مشاريع جماعية تستهدف إقامة نظام جديد للحياة. وتستند إلى إحساس بعدم الرضا عن النمط السائد، والرغبة في إقامة نسق جديد[4]. أما **آلان تورين** فيذهب إلى أن الحركات الاجتماعية عبارة عن فعل خاص يؤشر على سلوك جمعي لفاعلين من جماعة معينة تناضل ضد جماعة أخرى من أجل القيادة الاجتماعية[5].

كما يمكن ان تعدّ الحركات الاجتماعية استجابات عقلانية لمواقف جديدة أو مستجدة في المجتمع تهدف إلى تجديد الحياة السياسية والاجتماعية، وتوفير ظروف حياتية أفضل مما هو قائم. ومن هنا تعدّ هذه الحركات بمنزلة قوى ضغط لتحقيق الإصلاح والتقدم وإيجاد واقع جديد يستند إلى نسق مغايرمن القيم تتجاوز التناقضات التي يعانى منها المجتمع سواء في المجال السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي أو حتى في المجال الثقافي[6].

فيما يشير المصطلح ايضاً إلى ذلك "الجهد الملموس والمستمر الذي تبذله جماعة اجتماعية معينة من أجل الوصول إلى هدف أو مجموعة أهداف مشتركة، ويتجه هذا الجهد نحو تعديل أو تغيير أو تدعيم موقف اجتماعي قائم". فيما يعرفها "إريك نوفو Eric Neuveu" على أنها "تعبئة النساء والرجال حول الآمال، العواطف والمصالحوهي كذلك وصفة ممتازة حتى نضع للنقاش الرهانات الاجتماعية للبحث حول العدل واللاعدالة، كما أنها مناسبة أحيانالتحريك المجتمع والسياسة للتسجيل في الذاكرة الجماعية"[7].

ذلك أن دور المجتمعات المدنية في التوازن الاجتماعي وفي الاستقرار المجتمعي والسياسي بات مطروحاً بقوة في النظريات السياسية المعاصرة، وعلى وجه الخصوص منذ انحسار دور الأيديولوجيات، اذ يُعدّ تجميع تلك الفئات من خلال هيئات رسمية وتشجيعها على الانخراط في العمل السياسي، الخطوة الأولى تجاه إعادة الاعتبار للمجتمعات المدنية التي يتحدث عنها كثيرون، لكنهم يعزفون عن تحديد ماهيتها، ذلك أن الحركات الاجتماعية والاحتجاجات قد أصبحت من الشيوع اليوم، إلى درجة أنها تعدّ من قِبْل معظم علماء العلوم الاجتماعية الذين يدرسونها، جزءًا لا يتجزأ من الممارسة السياسية، فالناس لا يعتمدون على الأحزاب السياسية والانتخابية فقط كي يعبّروا عن تفصيلاتهم[8].

ونجد أن موضوع الحركات الاجتماعية أصبح يؤلف جزءا أساسيأًفي الدراسات المتعلقة بالسياسات العامة في كل أنحاء العالم، وإن كانت هذه الدراسات أكثرتقدمأًفي المجتمعات الديموقراطية عنها في المجتمعات الشمولية التي تسودها النظم الاستبدادية، وذلك بفضل سهولة التواصل وتبادل الأفكار والحصول على المعلومات والتعرف على الحركات المماثلة في الدول الأخرى مما يتيح إمكان التنسيق بينها على نطاق واسع ويجعلها أكثر فعالية وتأثيراً، ويساعد على ذلك انتشار استعمال الانترنت (**وسائل التواصل الاجتماعي**) مما يدفع بالكثيرين من المفكرين إلى عدّ الإنترنت ذاته "حركة اجتماعية" جديدة وليس مجرد أداة أو وسيلة لنشر الحركات الاجتماعية.

وعلى وفق تصور عالم الاجتماع الفرنسي آلان توران فإنه أمكن رد الحركات الاجتماعية إلى ثلاثة مبادئ رئيسة هي على وفقالآتي:

1. **مبدأ الهوية** حيث يحس الفرد بهويته من خلال دوره كفاعل في الحركة الاجتماعية، وليسوفق التنظيم التقليدي الذي عارضه توران بكل شدة، والذي يفسر الظواهر على وفق المنهج الوظيفيأو البنائي للمجتمع أو الفعل الاجتماعي الذي يتأثر وفق ماكس فيبر مثلا بتدخل العنصر الثقافي وخاصةالدين، فالهوية الذاتية إذا يمكن أن تكون متعددة ومركبة (مجموعة، طبقة،شريحة اجتماعية)...بمقابلها أيضًا يجب تحديد هوية الخصم أي يجب أن تكون هناك فكرة وقضية.
2. أما المبدأ الثاني فهو **مبدأ التعارض** في الحركة الاجتماعية، أي تحديد الخصم الذي قامتمن أجله الحركة الاجتماعية تحديداً واضحاً وموضوعياً، كأن نتساءل لماذا قامت الحركة؟ ويقدمتوضيحاً في شأن ذلك بقوله: "الحركة العمالية ضد تنظيم العمل، من أجل الاستقلال العمالي".
3. **مبدأ الكلية** وهو ثالث هذه المبادئ التي وجب أن تقوم عليها الحركة الاجتماعية التييفترض أن تكون مكونة من وعي جمعي وبصيغة جمعية وشمولية لا أقلية وفردية، وذلك من أجلالنجاح في التأثير على الرأي العام والحصول على الحقوق والمطالب لأنه إذا كانت هناك حركة كليةشمولية فمن المستحيل السيطرة عليها[9].

الى ذلك، فإن الاحتجاج يعرف بدوره بكونه: وسيلة من الوسائل غير المؤسساتية لمحاولة التأثير على السلطة الحاكمة، اذ اصبح الاحتجاج الجماهيري احدى الوسائل الشرعية للتأثير، واعتبر انه جزء من حرية التعبير[10].

ثالثاً: ماهية مفهوم الامن الانساني:

يركز مفهوم الأمن الانساني في جوهره على أمن الانسان الفرد وليس أمن الدولة كجهة منفصلة، ويؤكد على أن أمن الدولة يجب أن يكون الهدف الأساسي منه هو تحقيق أمن الفرد وليس أمن السلطة الحاكمة فحسب، لأنه قد لا تكون الدولة آمنة في وقت يتناقض فيه أمنها مع

أمن انسانها حتى إذا نجحت في تأمين سيادتها وفشلت في تأمين مواطنيها، ناهيك في أن تكون اجهزة الدولة نفسها مصدراً يهدد مواطنيها ومن ثم يجب عدم الفصل بينهما.

ويعد مفهوم الأمن الإنساني من المفاهيم الجديدة التي أفرزتها مرحلة ما بعد الحرب الباردة، فقدارتبط ظهوره بالتحولات التي عرفتها البيئة الدولية بعد تفكك الاتحاد السوفياتي، حيث أدى انخفاض خطرالمواجهة النووية إلى ظهور نقاشات حول تهديدات أمنية جديدة غير تقليدية، إضافة إلى تحولات مست بنية النظام الدولي بعد انهيار نظام الثنائية القطبية وحلول الأحادية القطبية محلها بقيادة الولاياتالمتحدة الأميركية، إلى جانب تحولات أخرى على مستوى الفواعل الدولية، فقد أدى ظهور فواعلجديدة إلى جانب الدولة مثل المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني إلىالتركيز أكثر على أمن الأفراد[11].

وقد ركزت لجنة الأمن الإنساني الأممية في تقريرها لعام 2003 على توسيع مفهوم الأمن الإنساني ليشمل حقوق الإنسان، والحكم الراشد، والحصولعلى التعليم والرعاية الصحية، وضمان حصول كل فرد على الفرص والخيارات المتاحة،وتحقيقالنموالاقتصادي ومنع نشوب النزاعات، والتحرر من الفاقة والتحرر من الخوف، و حرية الأجيالالقادمة في أن ترث البيئة الطبيعية السليمة. فضلا عن تأكيدها على منظور جديد للأمن يرتبط بمجموعتين من الديناميكيات:

1. الأمن الإنساني هو الحاجة والاستجابة للرد على التعقيد و قلة الترابط بين كل من التهديدات الأمنيةالتقليدية والجديدة من الفقر المزمن، العنف العرقي،الإتجار بالبشر، وتغير المناخ، والأوبئة الصحية،والإرهاب الدولي، والكساد الاقتصادي والمالي المفاجئ، مثل هذه التهديدات تميل إلى اكتساب أبعادعالمية تتجاوز المفاهيم التقليدية للأمن التي تركز على الاعتداءات العسكرية الخارجية فقط.
2. الأمن الإنساني ضروري كمقاربة شاملة، فهو يستعمل تشكيلة واسعة من الفرص الجديدة لمعالجةمثل هذه التهديدات في أسلوب متكامل. تهديدات الأمن الإنساني لا يمكن معالجتها من خلال الآلياتالتقليدية لوحدها بدلا من ذلك تتطلب توافق جديد في الآراء يعترف بالترابط والاعتماد المتبادل بينالتنمية وحقوق الإنسان والأمن الوطني[12].

وهناك مفردات أمنية متعددة أصبحت تعمل تحت عنوان واحد هو الأمن الإنساني يمس شتى نواحي حياة البشر وهو المقصود لدى وصفه بأنه مفهوم متعدد الأبعاد، وفي ضوء تقرير التنمية البشرية للعام 1994، فإن عناصر الأمن الانساني هي:

1. **الأمن الاقتصادي**: الذي يتحقق من خلال تأمين فرص عمل للأفراد تؤمن لهم دخلاً أساسياً.
2. **الأمن الغذائي**: بتأمين الحاجات الأساسية من الغذاء وضمان ما يكفل ذلك سواء من ناحية المال أممن حيث الوصول إلى مصادر الغذاء.

3. **الأمن الصحي**: من خلال تأمين الحماية من الأمراض وضمان نظام رعاية صحية فعال.
4. **الأمن البيئي**: الذي يتم بالحماية من المخاطر البيئية بأنماطها كلّها.
5. **الأمن الشخصي**: ويتضمن الحماية من التهديدات المنطوية على العنف سواء أكان ناجماً عن سلوكصادر عن الدولة أم الأفراد أنفسهم، خاصةً إذا كان موجهاً ضد الفئات الأكثر عرضة للمخاطر كالنساءوالأطفال.
6. **الأمن الاجتماعي**: ويهدف إلى مواجهة التهديدات الموجهة نحو الحياة الاجتماعية كالمخاطر التيتهدد النسيج الاجتماعي في دولة ما، ويمكن أن يندرج إلى جانب ذلك ضمان الأمن الثقافي للمجتمع.
7. **الأمن السياسي**: وذلك بضمان انتهاج سياسات حكيمة من قبل الحكومات تجاه مواطنيها[13].

ويشترك مفهوما التنمية البشرية والأمن الانساني في أن الفرد هو وحدة التحليل الاساسية فيهما، بحيث يصبح محور التنمية وغايتها تحقيق الامن بأبعاده الاقتصادية والسياسية والأمنية. فهما مكملان لبعضهما البعض من خلال سعيهما الى تحقيق الاهداف نفسها، لكنهما يختلفان من ناحية الكيفية التي يمكن بها تحقيق تلك الاهداف، فالتنمية البشرية تركز على توفير الاحتياجات الاساسية وتوسيع الخيارات، بينما يركز مفهوم الامن الانساني على الاصلاح المؤسسي وإيجاد المؤسسات القادرة على صون امن الافراد وجعلهم قادرين على التعامل مع الاخطار التي تهدد أمنهم(14). وفي هذا الصدد، فقد ركز تقرير التنمية الوطني لحال التنمية البشرية 2008 على تحدي الامن الانساني إذ يشير التقرير الى "أنه اذا كان محور التنمية البشرية هو الانسان وتوسيع خياراته من أجل حياة تحقق القيم التي يرغب فيها، فإن امن الانسان يكتشف الظروف التي تهدد البقاء وإدامة الحياة والكرامة الانسانية، كالفقر والمرض والتدهور البيئي.. الخ"، لان "أمن الانسان هو الضامن لاستمرارية التنمية البشرية، وهو شرط مسبق لها، ومحدد لأولويات أهدافها العاجلة"[15].

وقد تعمق هذا الفهم للعلاقة بين الامن الانساني والتنمية، إذ ان نموذج التنمية البشرية يربط بين كل من الأمن الإنساني والتكافؤ والاستدامة والنمو والمشاركة، بما ان التنمية تتيح إجراء تقويم لمستوى الأمن الحياتي الذي يحرزه الناس في المجتمع. فمفهوم الأمن الإنساني يتطور إذا والنقاش المتولد يشكل فرصة ممتازة لإعادة تحديد مخططات الأمن السابقة المبنية على القوة العسكرية ولإعادةتحديد الحاجات في كل أنحاء الأرض بكل تنوعها لاسيما المظاهر التي نادراً ما كانت تؤخذ بعين الاعتبار في السياسات العامة. وبحسب مفوضية الأمن الإنسانيCommission on Human Security يعني الأمن الإنساني حماية الحريات الحيوية وحماية الناس من الأوضاع والأخطار الحرجة والعامة وبناء قواهم

وطموحاتهم، ويعني كذلك خلق النظم السياسية والاجتماعية والبيئية والاقتصادية والعسكرية والثقافية التي تمنح الناس لبنات ليبنوا حياتهم وبقاءهم وكرامتهم[16].

ويبدو واضحاً أن القيم الجوهرية للتنمية لها ارتباط وثيق بمؤشرات الأمن الإنساني، على أساس أن التنمية هي حقيقة مادية ملموسة، وكما أنها حالة نفسية تمتع فيها المجتمع بوسائل حياة أفضل، وبشكل عام تلتقي التنمية بالأمن الانساني في ثلاثة قضايا مهمة هي:

1. زيادة إتاحة وتوزيع السلع الأساسية المقومة للحياة مثل الغذاء والسكن والحماية.
2. رفع مستوى المعيشة متضمناً توفير فرص عمل أكبر وتعليم أفضل واهتمام أكبر بالقيم الثقافية والقيم الإنسانية، والتي لا تؤدي فقط لتحسين الرفاهية المادية، بل أنها سوف تولد أيضاً الشعور بالاعتبار الذاتي بدرجة كبيرة.
3. توسيع نطاق الاختيارات الاقتصادية والاجتماعية المتاحة للأفراد والأمم، وذلك عن طريق تخليصهم من العبودية والاعتمادية، وليس فقط في علاقاتهم مع الناس والدول بل أيضاً تحريرهم من قوى الجهل والمأساة الإنسانية[17].

خلاصة القول، أن مفهوم الأمن الإنساني ومن خلال السعي الى تخليص الافراد من براثن الخوف والحاجة استنادا الى مبادئ وقيم جوهرها المساواة والعدل وحماية الافراد من كل ما يمس كرامتهم وانسانيتهم إنما يسعى في الوقت ذاته الى بناء المسؤولية لدي الفرد بهدف اسهامه مع مؤسسات الدولة لمواجهة المخاطر والعقبات المحتملة المهددة للأمن بشكل عام.

رابعاً: البصرة وفقدان الامن الانساني:

تشكل الحراك المدني في العراق أساساً نتيجة الازمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وسوء الخدمات، وقد كانت شرارة انطلاق التظاهر لأول مرة في 2011 بشكل عفوي في احدى اقضية محافظة البصرة، ثم انتشرت في بقية محافظات العراق من خلال وسائل التواصل الاجتماعية مدعومة بالتذمر الكبير من قلة التيار الكهربائي في اشهر الصيف اللاهبة والقصص المتراكمة لملفات الفساد التي ظلت طريقها الى العدالة، وشكلت هذه التظاهرات معطى جديداً في العراق والمنطقة وفرص استثنائية لإصلاح النظام السياسي[18].

ثم عادت مجدداً بشكل أكبر في الثالث من ايلول 2018 على خلفية تسمم آلاف الأشخاص من جراء تلوث مياه الشرب، ومطالبات بتحسين واقع الخدمات العامة لاسيما الماء والكهرباء،وأسفرت هذه الاحتجاجات عن سقوط عدد من الضحايا**، مما زاد من وتيرة الاحتجاجات في البصرة[19]. واذا ما القينا نظرة فاحصة على مجمل الاوضاع في البصرة، فإننا بدءا نجد أنها واحدة من بين اهم المحافظات العراقية لكونها توفر الواردات والأموال للخزينة العامة؛ اذ تنتج معظم ما يصدِّره العراق من النفط، وتوفر أكثر من 90%

من إجمالي الصادرات الكلية، والجزء الأكبر من ميزانية العراق الذي يعتمد على النفط بشكل شبه كامل[20]. وذلك لكون حقول هذه المحافظة هي الاكثر والاعلى انتاجا للنفط من بين الحقول النفطية الاخرى الموجودة في محافظات كركوك ونينوى وميسان واربيل، وبذلك فإن اهميتها الاقتصادية بالنسبة للعراق تأتي في المقدمة بما توفره من واردات لخزينة الدولة.

لقد انطلقت الشرارة الأولى للاحتجاجات، يوم الأحد 8 تموز، في قضاء المدينة، شمالي البصرة، عندما شارك مواطنون في وقفة احتجاجية للمطالبة بالوظائف أمام مقر إحدى الشركات النفطية العاملة في المنطقة، نتج عنه مواجهة مع قوات الأمن، أدت إلى مقتل أحد المحتجين وإصابة 4 آخرين، بحسب صفحة "البصرة" على "فيسبوك"، ثم ما لبثت أن تحولت إلى مطالب سياسية، وصارت عناوينها الرئيسة جزءًا من السياق السياسي الراهن المتخم بالانقسام والخلافات العميقة الحزبية والشخصية، وبدلًا من الاكتفاء بالمطالبة بالخدمات، صبّ الناس جام غضبهم على الطبقة السياسية التي اتهموها بالفشل في تحقيق أي اختراق على صعيد الخدمات العامة أو إدارة الدولة أو التنمية الاقتصادية والاجتماعية أو محاربة الفساد ناهيك عن محاسبة الفاسدين[21].

أن التظاهرات والاحتجاجات التي انطلقت في البصرة ومحافظات الجنوب الأخرى ارتبطت بإصلاح العملية السياسية، ومكافحة الفساد، وأول معنى لهذا الحراك في البصرة، أنه ليس حراكاً هوياتياً ضيقاً، بل مثل ظاهرة وحراكا شعبيا عابراللجهوية والفئوية، وارتبط بتراجع وتدهور مستويات المعيشة، وفشل المنظومة السياسية في الاستجابة لتلك المطالب، فما حصل في البصرة أنبثق عن ظروف سلبية فعلية جسدت المعاناة التي لم يعد ممكنا السكوت عنها، ولا يمكن التعايش معها، هذه المعاناة ناجمة عن نظام سياسي يعاني من معوقات بنيوية أساسها المحاصصة في السلطة التي أهتمت بإطار ضيق لمصلحة أحزاب وجماعات على حساب حقوق الشعب العراقي، فما كان إلا أن تتهالك مقومات الحياة من ماء وكهرباء وصحة وأمن وفرص عمل.

ويمكن اجمال المشكلات التي تعانيها البصرة على صعيد الامن الانساني على وفق الآتي:

1. **البطالة:**

يشير مفهوم البطالة الى عدم ممارسة الفرد لأي عمل سواء كان عملا ذهنيا أوعضليا أو غير ذلك من الإعمال،وسواء كانت عدم الممارسة ناتجة عن أسباب شخصية أو إراديةأو غير إرادية. كما يدخل في ظاهرة البطالة أيضا من تم تعيينه ولكنه في مكان غير مناسب له أوإن الأشخاص الذين تم إسناد العمل إليهم أكثر من العمل المطلوب و هي ما تسمى بظاهرة تكدسالعاملين، وهذه الظاهرة بشقيها يطلق عليها ظاهرة البطالة،غير إن الأولى تسمى بطالة حقيقية والثانية تسمى بطالة مقنعة أو صورية[22].

وظاهرة البطالة في البصرة، وفي العراق عموماً، ليست بالظاهرة الجديدة، اذ صرحت وزارة التخطيط قبيل اندلاع الاحتجاجات في البصرة بأن نسبة البطالة في صفوف العراقيين سجلت ارتفاعا طفيفا خلال نهاية عام 2017 الماضي حيث بلغت 13% بعد أن كانت تقارب الـ11% عام 2014 وذلك على وفق الإحصائيات التي أجراها الجهاز المركزي للإحصاء، فيما وصلت نسبة البطالة8% بين سكان محافظة البصرةوحدها، لافتة الى انها كانت بواقع 23% بين الإناث و5،3% بين الذكور[23].

وكانت نسبة البطالة بلغت في البصرة بلغت نسبة ١٥,٤ لعام ٢٠١١% من مجموعسكان المحافظة، وتعد البطالة من أهم المشاكل التي تواجه المسيرة التنموية في البصرة والتي ترسختبفعل جملة من العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية، و من بينها الحروب المتتالية التيأدت إلى تراجع الأداء الاقتصادي في اغلب الأنشطة الزراعية والصناعية والخدمية والتجارية التيتفاقمت بشكل كبير بعد عام ٢٠٠٣ مما أدى إلى تسريح أعداد كبيرة من منتسبي الدولة ومؤسساتهاالإعلامية والعسكرية، اذ كانت تستوعب نسبة كبيرة من قوة العمل وبالتالي أصبح هؤلاء بيئةملائمة لنمو أعمال العنف منعكساً ذلك على انخفاض مستويات المعيشة لشريحة واسعةمن المواطنين في المحافظة[24].

فيما اشارت دراسة أعدها فريق من الباحثين في جامعة البصرة لحساب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عنمحافظة البصرة الى ان عدد الذين يعملون في الشوارع يبلغ 50خمسون إلف شخص, تم اختيار عينة من بينهم مكونة من 200 شخص بأعمار مختلفة بين رجل وامرأة وطفل وشيخ,وجد إن 59% منهم هم من فئة الاطفال الذين تقل أعمارهم عن 10 سنوات, وان 73% من هؤلاء يعدّون عملهم فيالشوارع هو المصدر الوحيد لأسرهم، وان ارتفاع نسبة البطالة في المحافظة ادى الى ازدياد الاوضاع الشاذة المتمثلة بتعاطي المخدرات والسرقة والاغتصاب وجرائم القتل,وقد أشارت نتائج إحدىالدراسات إلى إن ارتفاع نسبة البطالة بمعدل 1% يؤدي الى زيادة جرائم القتل بنسبة 6.7% وجرائم العنفبنسبة 3.4% وجرائم الاعتداء على الممتلكات بنسبة 2.4%[25].

ولم تنقطع التظاهرات والاحتجاجات التي ينظمها الشباب والعاطلون عن العمل في البصرة طيلة السنوات الماضية، لاسيما بعد ان استقدمت الشركات النفطية العاملة في المحافظة عمالة خارجية من المحافظات الاخرى، أو عمالة وافدة من خارج العراق، اذ دائما ما يتظاهر العاطلون أمام ديوان محافظة البصرة للمطالبة بالقضاء على ظاهرة البطالة، وتوفير فرص عمل للعاطلين، ولاسيما من الخريجين"، الى جانب المطالبة بالضغط على الشركات النفطية العاملة في المحافظة بالاستغناء عن العمالة الأجنبية من أجل خلق فرص عمل لأبناء البصرة"[26].

2. واقع تجهيز الكهرباء:

على الرغم من الارتفاع الكبير في درجات الحرارة خلال الصيف في محافظة البصرة، الا ان واقع تجهيز الطاقة الكهربائية فيها بقي متذبذبا ويميل الى السوء كل صيف، اذ ذكرت تقارير صحفية يوم 9 حزيران 2018، أي قبيل انطلاق الاحتجاجات أن المحافظة تعاني من الانقطاعات المستمرة في التيار الكهربائي، كما تخضع اغلب مناطقها لنظام البرمجة بواقع ساعتي اطفاء واربع تشغيل،لكن العديد من الاحياء الشعبية لم تحصل على حصصها المتوقعة في ظل ارتفاع عال في درجات الحرارة والرطوبة النسبية علاوة على عدم كفاية المحطات التي تعمل بالوقود الثقيل واستمرار خروج المحطات عن العمل وبالتالي فقدان حصص البصرة من التجهيز[27]. الامر الذي كان أكده مدير إنتاج الطاقة الجنوبية في البصرة بانخفاض الانتاجفي محطاتالطاقة بالمحافظة الى اقل منالفي ميكا واط،مبينابان الانتاجيتراوححاليا بين 1700 -1800 ميكا واطما انعكسسلبا على تزويد المواطنين بالتيار والذي اصبحبواقعساعتيتشغيل مقابلساعتي اطفاء، وفيما ارجعذلكالامر الى انخفاض ضغطالغاز وخروج بعض الخطوطعن الخدمة، موضحا في الوقت نفسه أن" المشكلة الرئيسة تكمن بانخفاض ضغط الغاز بالنسبةلمحطتي الرميلة والنجيبية حيثتعمل بعض الوحدات في هاتين المحطتين بـ30 % من طاقتها الانتاجية في حين الوحداتالاخرى توقفتتماما عن العمل"[28].

3. الفقر:

للفقر أبعاد كثيرة تنم عن الطبيعة المعقدة لهذه الظاهرة المتمثلة بالحرمان المادي الذي يظهر على شكل انخفاض استهلاك الغذاء، كماً ونوعاً، وتدني الحالة الصحية والمستوى التعليمي والوضع السكني والحرمان من تملك السلع المعمرة والأصول المادية الأخرى[29]، وينتج عن هذا الحرمان أنتشار الأمراض والأوبئة، وتفشي الأمية، وتدني فرص التعليم والاتصال وعدم توفر السكن المناسب وضعف القدرة على ممارسة الحقوق الإنسانية والسياسية المتمثلة بالاستبعاد الاجتماعي (Social Exclusion) وكذلك عدم توفر الضمان لمواجهة الكوارث والأزمات وما يتعرض له الفرد من مرض أو إعاقة[30].

ولا تتوافر إحصائيات عن الفقر في العراق في الماضي، إلا أن بعض الدراسات توصلت إلى أن الفقر المطلق في العراق للأعوام 1988 و1993 و2007 بلغ (27، 81.3، 36.6%) على التوالي، وفي عام 2012 انخفضت نسبة الفقر في العراق إلى (18.9%) ثم ارتفعت عام 2014 إلى (22.5%)، وظهرت نسبة الفقر متدنية في

بغداد، وإقليم كردستان، وكركوك، في حين ظهرت أعلى في المحافظات الجنوبية (ميسان، والبصرة، وذي قار)، والمناطق المتأثرة بسيطرة داعش وهي (نينوى، والانيار، وصلاح الدين، وديالى)[31].

وفي 23 نيسان 2018 أعلن مجلس محافظة البصرة على لسان احد اعضائه عن وصول نسبة الفقر في المحافظة إلى 50%، مبينا ان نحو مليون و500 الف مواطن تحت خط الفقر، مشيرا في الوقت ذاته الى ان ذلك جاء بعد التراجع الاقتصادي والأزمة المالية وارتفاع نسبة البطالة"، وان "اغلب العمالة التي تعمل في الشركات والمشاريع في البصرة هم من المحافظات الأخرى وبعضها عمالة أجنبية في وقت يرزح العديد من خريجي البصرة تحت خط الفقر"[32].

وهو ما أكده أحد الناشطين الذين استطلعت الباحثة آراءهم بقوله إن الفقر أصبح ظاهرة واضحة بالرغم من الموازنة الهائلة للبلد التي تبلغ سنويا بحدود مائة وعشرين مليار دولار، مبينا أنها مفارقة أن تكون الدولة غنية والشعب فقير، لافتا الى أن خريطة الفقر في البصرة تكمن في المناطق الشعبية المكتظة بالسكان مثل مناطق الحيانيةوالكزيزةوخمسميل وأطراف المحافظة.وعزا سبب ذلك إلى ما وصفه "بعقم السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي تتبعها الحكومة في معالجة ظاهرة الفقر"، مبينا أن شريحة الأرامل والأيتام تأتي بالدرجة الأولى في خط الفقر، مشددا على ضرورة وضع خطط اقتصادية ناجحة، فضلا عن التوزيع العادل للثروات، الذي يرى أنه السبيل الوحيد لخفض نسبة الفقر في البصرة وفي عموم العراق.

4. تردي الواقع البيئي:

ان الثروة النفطية الكبيرة التي تتمتع بها محافظة البصرة لم تنعكس طيلة السنوات السابقة على تأمين قدر معقول من الحياة الكريمة لأبنائها، ذلك انها علاوة على ذلك تدفع ضريبة بيئية قاسية تنعكس على طبيعة الامراض السائدة في المحافظة لاسيما الامراض المزمنة كالسرطان وغيرها، نتيجة حرق الغاز المصاحب للنفط، فضلا عن كونها كانت اشبه بساحة خلال حربين مدمرتين الاولى مع الجارة ايران 1980-1988 والثانية عام 1991 والثالثة عند غزو العراق عام 2003، اذ تشير مراكز ابحاث ودراسات عديدة الى ان ارضها تحتوي على نسبة كبيرة من اليورانيوم المنضب الناتج عن قصف المدينة المتكرر خلال تلك الحروب.

وبحسب بحث حديث، فإن هناك أكثر من أربعين موقعاً في عموم العراق ملوثاً بمستويات عالية من الإشعاعات والمواد السامة ومع الحروب والإهمال التي تركت البيئة حطاماً في أجزاء واسعة من البلاد، وجدت أن الخردة المعدنية للمعدات والتجهيزات العسكرية القديمة لاسيما حول (بغداد والبصرة) وداخلهما تحتوي على نسب عالية من

الإشعاع المتأين الذي يعتقد أنه بقايا اليورانيوم المنضَّب الذي استعمل كذخيرة أثناء حرب الخليج الأولى عام 1991[33].

فيما نشرت مجلة الايكونومستالبريطانية تقريرا عن التغير المناخي في الشرق الأوسط ولاسيما في محافظة البصرة اشارت الى ان المدينةكانت تحتوي على العديد من القنوات حتى أسماها العراقيون "بندقية الشرق الأوسط"، على غرار اسم المدينة الإيطالية الشهيرة، فيما تهب في العراق الآن عاصفة رملية أو ترابية كل ثلاثة أيام في الشهر، ووصلت درجة الحرارة في البصرة إلى (53.9) درجة مئوية، وهو رقم يتفوق على الكويت ووادي الموت في كاليفورنيا عليه بمقدار ضئيل هذا الارتفاع في درجات الحرارة جعل المحافظة تحتل المرتبة الثانية بأعلى درجات للحرارة في العالم[34].

الى ذلك، وفيما يعدّ شط العرب الذي يبدأ من شمال البصرة بعد التقاء نهري دجلة والفرات، المورد الأساسي للمياه تاريخيًّا؛ حيث يخترق المحافظة إلى جنوبها مارًّا بمدنها الكبرى قبل أن يصب في الخليج العربي، وعلى ضفتيه كانت تنتشر إلى غاية مطلع ثمانينات القرن الماضي أكبر بساتين النخيل في العالم، كما كان مجرى مائيًّا مناسبًا للسفن الكبيرة، وسببًا مباشرًا للتوازن البيئي في المدينة العريقة المطلة إلى الجنوب على الصحراء. فقد تعرضت مياه شط العرب إلى أضرار جسيمة بعد زيادة نسب الملوحة فيها بشكل يجعلها غير صالحة للاستهلاك الآدمي أو الحيواني، فضلًا عن عدم صلاحيتها لسقي المزروعات، لاسيما بعد انخفاض مناسيب نهري دجلة والفرات، وتسليط إيران لمياه مصارفها المالحة لتصب في شط العرب. وفي هذا الخصوص، قال بيان لوزارة الموارد المائية العراقية صدر في مطلع شهر يوليو/تموز 2018: إن "محافظة البصرة تعاني وضعًا مأساويًّا بسبب ارتفاع ملوحة شط العرب حيث وصلت إلى نسب عالية لا يمكن معها استمرار الاستخدامات المعتادة للمياه،... إن تراكيز الأملاح في منطقة سيحان، الموقع التاريخي لمصب نهر الكارون بشط العرب، وصلت إلى (25000) جزء بالمليون مقارنة بـ(2000) جزء بالمليون في منطقة كتيبان في أعالي شط العرب، وهذا يعود لسببين، أولهما: قذف مياه شديدة الملوحة في هذه الفترة من السنة من الجانب الإيراني كما حصل في السنوات السابقة، وكذلك المد العالي الذي يدفع تلك المياه باتجاه مركز مدينة البصرة"[35]، الى جانب قطع الجانب التركي للمياه وتقليل حصص العراق منه بسبب الشروع في تنفيذ سد اليسو على الاراضي التركية، وقطع الجانب الايراني بعض الروافد المائية المغذية لنهر دجلة.

كل هذا دعا مفوضية حقوق الإنسان في العراق على لسان مديرها في فرع البصرة الى مطالبة الحكومات المحلية والمركزية إلى تلبية مطالب أهالي البصرة وتوفير الماء الصالح للشرب والقضاء على الأملاح الموجودة في المياه، مشيرا في بيان له عقب التظاهرات التي اجتاحت المحافظة الى أن على الجهات الحكومية مركزياً ومحلياً مطالبة

العمل على تنفيذ مطالب المتظاهرين وخصوصاً الماء الذي لا تزال نسبة الأملاح فيه عالية[36].

وفي اليوم التالي لانطلاق التظاهرات 9 تموز 2018 صرحت وزيرة الصحة "عديلة حمود" في كلمة لها في مقر مجلي النواب أن وزارة الصحةسجلت إصابات معوية في البصرة فاقت المعدلات المتعارف عليها، مشيرة الى أن الوزارة بدأت بإرسال فريق متكامل بعد تسجيل هذه الإصابات لمعرفة الأسباب، وأن الفحوصات أثبتت وجود نسب عالية من الأملاح في مياه الإسالة التي تزود المواطنين بالمياه من شط العرب، إضافة إلى عدم وجود مواد سامة في المياه[37].

كما ان هذا الواقع البيئي المزري في البصرة، انعكس بشكل كبير على واقعها الزراعي الذي بدأ بما يشبه الانهيار المنتظم نتيجة الحروب المتتالية وتردي البيئة المحيطة ونقص المياه الصالحة للسقي، وانحسار اعداد النخيل وبساتينه بحسب وزارة الزراعة، الى جانب انتشار الالغام على الشريط الحدودي المحاذي لايران والكويت والذي تم الاعلان عن خطة لرفعها وازالتها منذ العام 2011 ما دفع العديد من المزارعين الى هجرة مناطق سكنهم والتخلي عن اراضيهم. فيما لفت تقرير نشرته "المنظمة العراقية لإزالة الألغام" عن وجود 25 مليون لغم في العراق، 10 ملايين منها في إقليم كردستان شمالاً، فضلاً عن ثلاثة ملايين طن من القنابل والصواريخ غير المنفجرة، و1682 منطقة صنفت بالخطرة لاحتوائها على قنابل عنقودية، وأكثر من 4446 منطقة خطرة تحتوي على قذائف وذخائر مختلفة، و94 منطقة خطيرة للغاية في حقول الرميلة جنوب العراق، تحتوي على القنابل العنقودية والمخلفات الحربية الملوثة باليورانيوم المنضّب الذي استخدمه الجيش الأميركي في حرب الخليج[38].

الاستنتاجات:

يتبين مما تقدم، أن الامن الانساني في محافظة البصرة أمام مأزق حقيقي، اذ انه ما زال غير متحقق بشكل كبير بالنسبة لشريحة واسعة جدا من المواطنين، وهذا يعني أنهم خارج مظلة هذا المفهوم الذي يفترض تحرر الانسان من الخوف والحاجة والعوز والمرض، وعلى عدّ ان العناصر المتمثلة بالتعليم والعمل والصحة والاستقرار الحياتي تعاني من مشكلات على الرغم مما تمثله المحافظة من بوابة اقتصادية مهمة، وفي ظل واقع اقتصادي متذبذب ومترد نتيجة استشراء عوامل الفساد، كل هذا دفع مواطني البصرة الى تسجيل موقف الاحتجاج سعيا الى تنبيه الحكومة العراقية الى حجم المشكلة المحيقة بهم، وبغض النظر عن نتائج هذه الاحتجاجات أو المدة التي ستستغرقها، الا إنها أتت بنتائج على صعيد الأسباب التي قادت نحو هذا التدهور الكبير في منظومة الخدمات، لاسيما بعد ان تلقت دعما من المرجعية الدينية العليا في النجف الاشرف على لسان ممثلها في كربلاء عبد المهدي الكربلائي خلال خطبة الجمعة التي لفت فيها الى "أن البصرة شريان العراق الاقتصادي وام الشهداء ولا يمكن ان يكون وضعها بالشكل التي هي عليه، وعلى الحكومة تلبية مطالب المتظاهرين والتعامل بحزم ضد الفاسدين، داعيا المتظاهرين الى حفظ الممتلكات العامة وعدم التعدي عليها.

الى جانب ذلك، فقد زار رئيس الوزراء السابق حيدر العبادي محافظة البصرة وصدر عددا من الاوامر الخاصة بوضع حلول ومعالجات سريعة لبعض المشكلات سعيا الى الحد منها في امد قريب.وقد أعلنت الحكومة تخصيص عشرة آلاف فرصة عمل لسكان البصرة، فيما شكل مجلس الوزراء وفداً حكومياً برئاسة وزير النفط، بهدف البحث عن حلول عاجلة للمشكلات التي تعانيها البصرة حيث أصدر أمرا بتعيين 250 من أهالي قضاء المدينة شمالي محافظة البصرة.

ان الواقع المناخي والبيئي في محافظة البصرة ليس بالأمر الجديد، اذ ان المدينة تعاني منذ زمن طويل من ارتفاع درجات الحرارة، ونسب الرطوبة المرتفعة بسبب اطلالها على الخليج العربي، والغبار وحتى ملوحة المياه، الا ان الجديد في الامر هو تفاقم الاهمال الحكومي لها، سواء من قبل الحكومة المركزية او الحكومات المحلية المتعاقبة على ادارتها، الى جانب ما رافق ذلك من تفاقم نسب الفقر والبطالة والمرض وصعوبة العيش بالنسبة لشرائح واسعة من المواطنين هناك، لاسيما بعد ان عملت نسب الملوحة على تهجير الفلاحين وقتل المزروعات وبساتين النخيل، وانتشار الالغام على مساحات واسعة من الاراضي الحدودية المحاذية للكويت وايران، الى جانب عجز محطات تصفية المياه وتحليتها عن العمر بسبب الارتفاع الهائل في نسب ملوحة مياه البحر الناتج عن رمي مخلفات المصانع ومياه البزل من الضفة الثانية لشط العرب، فضلا عن مشكلات العمل وارتفاع نسب الفقر البطالة

لاسيما بين شريحة الشباب والخريجين، والمعوقات الكبيرة التي يجدونها امامهم للعثور على فرصة عمل، بينما توظف الشركات النفطية عمالة قادمة من المحافظات الاخرى او من خارج العراق، كل ذلك قاد الى موجة من السخط والنفور ادت الى تشكيل الحركات الاحتجاجية في البصرة عام 2018.

الهوامش :

*بدأ استعمال مصطلح "حقوق الإنسان" على نطاق واسع منذ القرن العشرين، أما من قبل ذلك فكان المصطلح السائد هو مصطلح "الحقوق الطبيعية"، ومازال إلي الآن يتم استعمال المصطلحين كمترادفين، بمعنى أن حقوق الإنسان هي حقوق "طبيعية"، من المفترض أن تكفل للبشر جميعا بشكل طبيعي. ومن أهم حقوق الإنسان التي نص عليها إعلان حقوق الإنسان الصادر عن الأمم المتحدة عام 1948: (الحق في الحياة، والحق في الحرية، وحق الملكية، وحقوق الجنسية، والحق في محاكمة عادلة، والحق في التربية، وحق العمل، وحق الأمن الاجتماعي، والحق في الراحة واللهو، والتمتع بمستوى حياة يتناسب مع رخاء الفرد وصحته). المصدر: أنطون حمصي (مترجم). قاموس الفكر السياسي، ج1، وزارة الثقافة، دمشق، 1994، ص264-267.

** بحسب موقع ويكيبيديا على شبكة الانترنت فإن الاحتجاجات والتظاهرات وأعمال العنف التي ادلعت في البصرة بتاريخ 8 تموز 2018 وما تلاها من ايام اسفرت عن مقتل 15 شخصا وجرح اكثر من 150 شخصا نتيجة التصادم مع عناصر الامن او حمايات المقار الحزبية والمؤسسات الرسمية، فيما اشارت بعض التقارير الى القاء القبض على عدد من المهاجمين من بين صفوف المحتجين. المصدر: https://ar.wikipedia.org/wiki.

***بالتفاصيل.. ارقام مرعبة عن نسبة الفقر في محافظة منتجة للنفط، تقرير اخباري منشور على موقع سومر نيوز للانباء بتاريخ 23 نيسان 2018 على الرابط الالكتروني: http://sumer.news/ar/news.

****حقوق الإنسان تطالب الحكومة بحل أزمات البصرة، تقرير منشور على موقع وكالة يقين للأنباء بتاريخ 11 اكتوبر 2018.

المصادر:

1: أحمد أبوزيد ، الحركات الاجتماعية وتشكيل المستقبل، مجلة العربي، العدد 593 ، أبريل 2008.
2 د. احمد سعدي، مفهوم الاحتجاج، مجلة عدالة، العدد السادس، 2004، ص1.
3 د أسامة السيد عبد السميع ،مشكلة البطالة في المجتمعات العربية الإسلامية الأسباب الآثار الحلول،الإسكندرية.دار الفكر الجامعي ،٢٠٠٨، ص9.
4 احمد النعيمي، ألغامُ العراق.. الموت الكامن تحت التراب، تحقيق منشور على موقع مجلة العربي الجديد بتاريخ 20 مارس 2015 على الرابط الالكتروني: https://www.alaraby.co.uk.
5 التخطيط للمربد: نسبة البطالة ارتفعت إلى 13%، والبصرة سجلت 8%، بتاريخ 19 تموز 2018 على الرابط الالكتروني: http://www.almirbad.com.
6 التخطيط: النفط شكل أكثر من 95% من صادرات العراق عام 2014"، السومرية، بتاريخ12 يوليو/تموز 2018.
7 انخفاض انتاج الطاقة الكهربائية في البصرة، تصريحات صحفية منشورة على الموقع الاخباري: https://yaqein.net.
8 الصحة: تسجيل أعداد مخيفة من الإصابات المعوية بالبصرة، خبر منشور على موقع وكالة يقين للانباء بتاريخ 9 أيلول 2018 على الرابط الالكتروني: https://yaqein.net.
9 العشرات يتظاهرون في البصرة للمطالبة بالقضاء على البطالة وتوفير فرص عمل، موقع السومرية نيوز، بتاريخ 20 حزيران 2018، على الرابط الالكتروني: https://www.alsumaria.tv/news.
10 البصرة تعاني من ازمة كهرباء مع ارتفاع درجات الحرارة، تقرير اخباري منقول عن قناة الاتجاه الفضائية منشور على الرابط الالكتروني: https://www.iraqakhbar.com.
11 تشارلز تلي، الحركات الاجتماعية (1768- 2004)، ترجمة: ربيع وهبة، المجلس الأعلى للثقافة، ط1، مصر، 2005، ص44.
12 توفيق عبد الصادق: حركة 20 فبراير الاحتجاجية في المغرب، مكامن الاختلال وإمكان النهوض. مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 426، ص 73.
13 تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام 1994، الفصل الثاني، بعد جديد للأمن الإنساني، ص24 وما بعدها.
14 ذياب البداينة وآخرون، الحراك الشعبي في العالم العربي: كيف والى اين، جامعة قرطاج، المعهد الوطني للشغل والدراسات الاجتماعية، تونس، ص7-8.
15 عبد الرحيم العطري، سوسيولوجيا الحركات الاجتماعية. مجلة إضافات، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 13، 2011، ص25.
16 حسن لطيف الزبيدي، التنمية البشرية والأمن الانساني في العراق: جدل التبديد والتهديد، مقال على الرابط الالكتروني: http://hasnlz.com/permalink/3425.html.
17 د. علي طاهر الحمود، حركة الاحتجاج المدني في العراق بعد 31 يوليو 2015: آليات التشكل ومألات المستقبل، مجلة مسارات، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الاسلامية، 2015، ص9.
18 عبد النور بن عنتر، تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية ،السياسة الدولية، العدد 160 ،المجلد 40 ، أبريل 2005 ، ص59.
19 د. كريم محمد حمزة ود. عدنان ياسين مصطفى، أهداف الامن الانساني التي تحققها شبكة الحماية الاجتماعية للأطفال في العراق، دراسة مقدمة الى المؤتمر الوطني الثالث للطفولة في العراق بالتعاون بين هيئة رعاية الطفولة واليونيسيف، كانون الأول/ديسمبر 2006، ص3.
20 كامل علاوي كاظم، البطالة في العراق –الواقع –الآثار-آليات التوليد وسبل المعالجة، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية المجلد الثاني ، العدد العاشر،٢٠١١،ص١٣١.
21 لقاء مكي، احتجاجات العراق: مطالب الإصلاح وأزمة النظام السياسي، بحث منشور على موقع الجزيرة للدراسات الالكتروني: studies.aljazeera.net بتاريخ 2018/12/22.
22 محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2006، ص394.
23 ميشيل تودور، التنمية الاقتصادية، ترجمة: محمود حامد، دار المريخ، الرياض، 2009، ص58.
24 مواقع إخبارية متنوعة على الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت).
25 د. مالك عبد الحسين احمد، البطالة في العراق الاسباب والنتائج والمعالجات، الكلية التقنية الادارية البصرة، بحث منشور على الانترنت بصيغة pdf، ص10.

26 محمد حسين باقر، قياس الفقر في دول اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب أسيا (الأسكوا)، نيويورك، 1996، ص1.

27 د.حسين قاسم محمد الياسري، مستقبل الفقر في العراق: بين الوضع القائم والحل الأمثل، دراسة منشورة على موقع شبكة النبأ المعلوماتية بتاريخ 5 كانون الاول 2017 على الرابط الالكتروني: https://annabaa.org.

28 صادق علي حسن، لتهديدات البيئية وأثرها على واقع الأمن الإنساني في العراق، بحث منشور على موقع مركز البيان للدراسات والتخطيط، على الرابط الالكتروني:http://www.bayancenter.org بتاريخ 2016/9/25.

المصادر الاجنبية:

[1]Human Security in Theory and Practice: Application of the Human Security Concept and the United Nations Trust Fund for Human Security , Human Security Unit, Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, 2009,P.6, Accessed:07/05/2013, http://hdr.undp.org/en/media/HS_Handbook_2009.pdf.

[1]Internotional Fund For Agricultare Development (IFAD) the State of World rural (Poverty, New York, 1992, P.24-30).

2